ظهرت بسرعة نتائج
لعبة الانتخابات

تعاون مع الحكم العسكري ومعارضة للعمل الفدائي!

□ يوما بعديوم تتكشف الصورة الحقيقية للدور المرسوم والمطلوب من انتخابات البلديات ، واعضاء ورؤساء البلديات الذين نجحوا في الانتخابات سواء في مرحلتها الاولى (تشرين الثاني ١٩٧٥) ، أو في مرحلتها الثانية (١٢ -٤- ١٩٧٦) ، هذا الدور الذي كان جزءا من مخطط انتخابات البلديات التصفوي ، اذ لم يكن بعيدا عن حسابات الاجهزة الصهيونية .

وهنالك مجموعة من المؤشرات ، والممارسات التي تؤكد ان العدو يعمل بوعي وادراك وصولا الى هدفه الرئيسي من هذه الانتخابات ، وهو ان تصبح الرموز التي افرزتها الانتخابات بمثابة « هيئة مدنية وسياسية » صالحة تماما لتكون محاورا مقبولا ومعتدلا جدا لتوقيع صك التنازل عن أرض الوطن خاصة المحتلة منذ العام ١٩٤٨ .

● ليس صحيحا ان الاغلبية الساحقة من الذين نجحوا في انتخابات البلديات هم من أولئك الوطنيين والذين يرفعون لواء منظمة التحرير ، بل ان حوالي خمسين بالمائة منهم هم من الذين يقبضون راتبين ، راتب من سلطات العدو ، وراتب شهري من نظام العمالة في الاردن ، ونسبة لا يستهان بها فهم من المزارعين الكهول والتجار.

● الجزء الذي اعتبر محسوبا على منظمة التحرير ، أو يتشدق الان بانه خاض معركة الانتخابات فقط « لخدمة ابناء وطني في الامور المدنية » ناسيا أو متناسيا انه خاضها في ظل الاحتلال وقوانينه ، وقبل بأن يكون عامل ترويج لليبرالية الاحتلال وديمقراطيته المزعومة ، وأن يهرع مهرولا لتلبية أمر الحاكم العسكري حين يصدر أوامره الى أي مجلس بلدي للاجتماع به ، وتوجيه اعضاءه وفق متطلبات السياسة الاسرائيلية في « المناطق المدارة » ، وضرورة تحقيق الاستقرار واستتباب الامن ومساعدة الادارة العسكرية للممثلين في تحقيق الاستقرار المنشود ضمن آفاق « التعاون الاخوي ، والتعايش بسلام » - هذا الجزء من ابطال لعبة الانتخابات يمكن توزيعه الى قسمين :

أ - القسم اللامنتمي من المزارعين ، والتجار ، والمثقفين الليبراليين ، والذين على استعداد لان يجاهروا بولائهم لمنظمة التحرير طالما ان المجاهرة لا تهدد مصالحهم ، وهم على استعداد للتراجع عن موضوعة الانتخابات بكل مغانمها الشخصية في اللحظة التي يمتد فيها ذراع الثورة قويا الى كل من يسهم في اللعبة الاسرائيلية .

ب - القسم المنتمي ، والذي خاض الانتخابات ورفع لها الشعارات ، وتظاهر المحسوبون عليه انتصارا لانتخابات البلديات وتأييدا لها - هذا القسم الذي يعي تماما ان المحصلة النهائية لانتخابات البلديات ستعزز انهاء الصراع العربي - الاسرائيلي سلميا ، وتخدم نتيجة هذه الانتخابات مشروعهم المنحرف والذي يتلخص في قبول قرار السوء رقم ٢٤٢ وملحقاته ، ويعلنون بكل صفاقه عن استعدادهم لتبني برامج واقعية اساسها قبول قوميتين في فلسطين المحتلة (قومية اسرائيلية واخرى فلسطينية) ضمن التعايش والتعاون مع الكيان الصهيوني وينظرون لهذه المسألة بمختلف التنظيرات والتحليلات الانتهازية والتي تشكل انحرافا واضحا عن استراتيجية التحرير الوطني لكامل التراب الوطني الفلسطيني ، بل ويدعون المنظمة الى التخلي عن شعار فلسطين الديمقراطية العلمانية - ذلك يشمل بالدرجة الاولى ، التنظيم الشيوعي الفلسطيني - الشقيق الاصغر لراكاح الاسرائيلي ، والجبهة الديمقراطية» .

● لقد نجح العدو الاسرائيلي تماما في اظهار جميع الذين نجحوا في انتخابات البلديات بانهم من الموالين للمنظمة وبالتالي صبغهم بالصبغة الوطنية - وبالطبع نسبة قليلة هي التي تستحق هذه الصفة - ووافقت اجهزة الاحتلال وشجعت تصريحات المرشحين بانهم « مرشحي منظمة التحرير ، أو القائمة الوطنية » - وأكملت الصورة اجهزة المنظمة في الخارج والتي اعتبرت ان معظم القوائم - وطنية ، ومن تلك الطبخة التي تعلن واعلنت ولاءها للمنظمة ، وهكذا ابتلعت المنظمة الطعم الاسرائيلي - لان الذين نجحوا على اساس انهم من قوائم المنظمة أو القوائم الوطنية ، (وليسوا كلهم بالطبع كذلك) حصلوا على الشرعيتين الان : ١ - الشرعية من الاحتلال .

٢ - الشرعية من منظمة التحرير ، وذلك يشكل غطاءا قويا ولفترة طويلة لاية ممارسات تدخل ضمن اطار « التعاون الاسرائيلي - الفلسطيني »، والحديث مستقبلا باسم الشعب الفلسطيني في موضوعات تسوية الصراع مع الكيان الصهيوني ، وهذا بالضبط ما تريده اسرائيل .

● لقد بدأ أول الغيث (الاسرائيلي - الفلسطيني) ينزل من سماء انتخابات البلديات وضمن آفاقها في التصريحات والمواقف التي اعلنها مجموعة من الرموز المحسوبة والموالية لمنظمة التحرير والقائمة الوطنية ومن خلال الاجواء التالية :

● المجالس البلدية تعمل لمنع المظاهرات الجماهيرية

في تقرير لمراسل الوكالة الفرنسية من الارض المحتلة ، والذي اجرى سلسلة من المحادثات مع عدد كبير من المنتخبين الجدد ، سيما في نابلس والخليل اورد التقرير ان : « اعضاء المجالس البلدية في الضفة الغربيه المحتلة قرروا اعادة الهدوء الى المناطق التابعة لهم ، لان المظاهرات والاضطرابات تؤدي الى استحالة اجراء الاصلاحات البلدية التي وعدوا بها ، ولانها تسفر عن نتائج خطيرة بالنسبة للحياة الاقتصادية في الضفة الغربية ، وحتى يتوفر للطلاب الذين يتصدرونها الوقت الكافي للاستعداد للامتحانات مع قرب نهاية العام الدراسي » ويضيف التقرير قوله « فالمظاهرات - بنظر اعضاء المجالس البلدية - روتينية » .

وهكذا فاننا نقدم هذه اللوحة هدية للذين يتطوعون للدعوة لتبني نتائج الانتخابات وانها صفعة للاحتلال ، فالسادة اعضاء المجالس البلدية خوفا على مصالحهم الاقتصادية و « النتائج الخطيرة على الحياة الاقتصادية » فانهم يرفضون مظاهرات الجماهير وثورتها ضد الاحتلال ومشاريعه التصفوية ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان دعوة اعضاء المجالس البلدية لرفض مبدأ « المظاهرات ضد الاحتلال والتي أصبحت روتينية » فانها أي الدعوة لم تأت صدفة بل تنفيذا لطلب رسمي اسرائيلي وجه للمجالس البلدية بضرورة اثبات حسن النية تجاه الاحتلال ، واثبات حسن النية تجاه مبدأ التعاون والتعايش المشترك مع الكيان الصهيوني فقد انطلق ابطال اللعبة الجديدة لممارسة وظيفتهم لدى السلطان الاسرائيلي والتي تتلخص في الوقوف أمام المد الجماهيري ، والتنظير لموقفهم المخزي هذا ، والبقية تتبع .

● رئيس بلدية الخليل الجديد يدين الكفاح المسلح ويدعو لقرار ٢٤٢ و « للدولة الفلسطينية »

ومثال اخر يؤكد صحه تحليلنا لافاق انتخابات البلديات والدمى التي ستفرزها ، هو ما صرح به فهد الذواسمة رئيس بلدية الخليل الجديد ونقلته وكالة رويتر والذي قال فيه : « ان الحل الوحيد للمشكلة الفلسطينية ، هو انشاء دولة فلسطينية مستقلة ، والمقصود دولة بالافق الذي يتطابق ومعادلات التسوية المطروحة وضمن موازين القوى الدولية والعربية الراهن ، وكان قواسمة يتحدث أمام مجموعة أميركية تعرف باسم الاساتذة الاميركيين من أجل السلام في الشرق الاوسط » .

ويمضي القواسمة في التبشير بالمشروع الجديد - القديم فيقول « ان علاقاتنا مع الاردن - باتحاد أو بدون اتحاد - ومع سائر البلاد العربية المجاورة ستتحدد بعد اقامة حكومة فلسطينية برئاسة منظمة التحرير » فالقواسمة ليس ضد الاتحاد مع الاردن أو غير الاردن (قد تكون سوريا) لكن ذلك بعد « اقامة حكومة فلسطينية برئاسة منظمة التحرير » وبعد مفاوضات مؤتمر جنيف على ضوء قراري ٢٤٢ ، ٣٣٨ والذي ينظر اليهما فهدالقواسمة « باعتبارهما تذكرة دخول لبحث المشكلة الفلسطينية » .

● اعضاء المجالس البلدية ضد عمليتي معالوت وكريات شمونة

واستمرارا للنهج الليبرالي المطلوب اسرائيليا يمضي رئيس بلدية الخليل الجديد فيقول بانه « لا يؤيد عمليتي معالوت وكريات شمونة واعرب عن أسفه (؟!) لوفاة ابرياء .. » .. اذن فرئيس البلدية ضد العمل الفدائي ، وضد مبدأ العنف الثوري في مواجهة العنف الصهيوني ضد الوطن والمواطنين الذين يعانون (بعكس رئيس البلدية واشباهه) من عسف الاحتلال وقهره ومصادرته للارض وقتله يوميا ابناء شعبنا وزجهم في السجون، ونسي أو تناسى رئيس المجلس البلدي الجديد المحسوب على المنظمة والقائمة الوطنية المذابح المستمرة ، بحق ابناء شعبنا وعدوان اسرائيل المستمر على الحدود العربية وذبح « الابرياء » وقتل ابناء المخيمات في الرشيدية والبداوي وصبرا .. انها فواتير الحساب (دفعة أولى) التي يقدمها اعضاء المجالس البلدية ، والمخفي اعظم (؟!)

● هدف اعضاء المجالس البلدية التعاون مع الحكم العسكري

وتصريح اخر لاحد أبرز المحسوبين على منظمة التحرير ، والذي يحلو للصحافة بان تصفه بانه من « أبرز المتطرفين اليساريين » (؟!) - حيث قال « كريم خلف - رئيس بلدية رام الله في تصريح للاذاعة العبرية يوم السبت ٢٤ - ٤ - ١٩٧٦ (ر ٠ ١٠ ٠) : « ان الحكم العسكري هو الذي لا يريد التعاون مع رؤساء البلديات ، بينما رؤساء البلديات بذلوا كل ما في وسعهم من أجل خلق جو تعاون » ، اذن فالتعاون مع سلطات الحكم العسكري هو الافق الذي يعمل من خلاله وعلى ارضيته اعضاء المجالس البلدية ، ورؤساؤها ، وعلى رأسهم أولئك الذين يوصفوا بانهم من الانصار والموالين للمنظمة ، ولقد قرر مثل هؤلاء التعاون منذ لحظة اشتراكهم في مهزلة الانتخابات واطلاق التصريحات تمهيدا لبلورة صورة وطنية أفضل أمام القاعدة الجماهيرية في الارض المحتلة، ولاحتلال مواقع اهم .

بدون تعليق

ثارت ضجة كبرى في الاوساط الصحافية والسياسية الاسرائيلية على أثر نتائج انتخابات البلديات في الضفة الغربية .

وقد كثرت التعليقات الاسرائيلية حول هذه النتائج ، حيث نجحت منظمة التحرير في انجاح مرشحين ينتمون بشكل غير رسمي لها ، وبالتالي أوجدت رموز تتفق حولها مع سلطات الاحتلال في « تمثيل » الشعب الفلسطيني في المفاوضات .

وقد علق الدكتور بن يورات ، وهو من الخبراء في الشؤون العربية قائلا :

« استطيع القول ان الامر يمثل بداية لمرحلة جديدة وستكون لنتائج الانتخابات انعكاسات عديدة فأولا كون هؤلاء الاشخاص كانوا مستعدين للترشيح يعني انهم لا يرفضون التعاون مع السلطات الاسرائيلية، فانهم يدركون انهم عن طريق الانتخابات لا يستطيعون اخراج الضفة الغربية من أيدي السلطات الاسرائيلية، وتجدر الاشارة الى أن الاشخاص الحكماء سيعطون رصيدا لاسرائيل بسبب حقيقة انه تحت الاحتلال الاسرائيلي استطاع أولئك الذين يعارضونها ان ينتخبوا مرشحهم بصورة ديمقراطية» .